البرلمان يستبعد قانون حرية التعبير وتحركات لإسقاط اتفاقية مع السعودية

أكد النائب حيدر السلامي، اليوم الاثنين (4 آب 2025)، أن جدول أعمال جلسة البرلمان ليوم غد الثلاثاء خلا من عدة قوانين مهمة، وفي مقدمتها قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي.

وقال السلامي في بيان تابعته "المطلع"، إن "قانون حرية التعبير تم استبعاده من جدول الأعمال استجابة للرفض الشعبي الواسع لمثل هذه القوانين التي من شأنها تقييد الحريات العامة"، مؤكداً "وقوفه مع مطالب الشعب الرافضة لأي تقييد للحريات المكفولة دستورياً".

وأضاف أن "الجدول لم يتضمن أيضاً قانون وزارة التربية، رغم استحصال موافقة رئيس المجلس على إدراجه، وتوقيعنا مع عدد من النواب على طلب رسمي بهذا الخصوص".

وأشار السلامي إلى أن "العمل جارٍ من أجل استبعاد اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار مع حكومة المملكة العربية السعودية، لوجود ملاحظات جوهرية تتعلق بمصلحة البلاد".

ويعتبر "قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي" من أكثر القوانين إثارة للجدل في العراق خلال السنوات الأخيرة، إذ يرى ناشطون ومنظمات حقوقية أن مسوداته المتعاقبة تتضمن بنوداً تقيّد الحريات العامة وتمنح السلطات صلاحيات واسعة للحد من حرية التظاهر والتجمع، ما دفع قطاعات واسعة من الرأي العام إلى رفضه.

أما فيما يتعلق باتفاقية "تشجيع وحماية الاستثمار" مع السعودية، فقد أثارت تحفظات داخل البرلمان بدعوى وجود بنود قد تمس السيادة الاقتصادية أو تمنح امتيازات غير متكافئة للمستثمر الأجنبي، وسط مخاوف من أن تتحول بعض بنود الاتفاقية إلى أدوات نفوذ سياسي واقتصادي إقليمي.